Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 56-69
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.4

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Analysis of the trend of public expenditures in a number of Arab countries for the period (2000-2018)

Hassan Kurdi Issa*
College of Administration and Economics, University of Mosul

Keywords:
Current spending, investment spending, GDP.

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Apr. 2023
Accepted 27 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hassan Kurdi Issa
College of Administration and Economics, University of Mosul

Abstract: This research analyzed the trend of public expenditures in a number of Arab countries for the period (2000/2018) in each of Iraq, Saudi Arabia and Kuwait by showing the nature of public expenditures and their impact on stability the economy through both current and investment spending). Where both these countries faced the problem of high public expenditures, which is one of the most important economic problems with direct effects on the national economy. These countries suffer from the huge increase in public expenditures and limited revenues, which are now unable to cover their expenses on the one hand, and on the other hand, their revenues included sources limited and unstable. The study aimed to analyze the trend of public expenditures and to reveal the reasons that led to the increase in public expenditures and to know its direction during the research period under study. The analytical approach to public expenditures was also used through the ready-made software Minitab and the processing of primary data for indicators and based on Trend Analysis.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 56-69
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.4

تحليل اتجاه النفقات العامة في عدد من الدول العربية للمدة (2000-2018)

حسن كردي عيسى
كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل

المستخلص

تناول هذا البحث تحليل اتجاه النفقات العامة في عدد من الدول العربية للمدة (2018/2000) في كل من العراق والسعودية والكويت من خلال بيان طبيعة النفقات العامة ومدى تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي عن طريق الانفاق بنوعيه (الجاري والاستثماري). حيث واجهت هذه البلدان على حد سواء مشكلة ارتفاع النفقات العامة والتي تعد واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة على الاقتصاد القومي وتعاني هذه الدول من التزايد الهائل في النفقات العامة ومحدودية الايرادات والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى اشتملت ايراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة والتي تكاد تكون ريعية ومنها النفط والذي يتأثر بالأسعار العالمية والتي يحكمها العرض والطلب. وكانت الدراسة تهدف إلى تحليل اتجاه النفقات العامة والكشف عن الأسباب التي أدت إلى تزايد النفقات العامة ومعرفة اتجاهها خلال فترة البحث موضوع الدراسة. كما تم استخدام النهج التحليلي للنفقات العامة عن طريق البرامجية الجاهزة Minitab ومعالجة البيانات الأولية للمؤشرات وبالاعتماد علىTrend Analysis.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الانفاق الجاري، الانفاق الاستثماري، الناتج المحلي الاجمالي.

المقدمة

احتلت النفقات العامة اهمية كبيرة في الدراسات الاقتصادية لكونها أحد الأدوات التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها المتعددة تبعا لطبيعة وفلسفة النظام الاقتصادي القائم. وأخذت هذه الاهمية بالتزايد نتيجة للتغيرات الكبيرة في مفهوم النفقات العامة، وأصبحت من الركائز المهمة التي تعتمدها وتستند عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها العامة المنشودة، إذ تعد النفقات العامة أحد ادوات السياسة المالية التي تستطيع بواسطتها تحقيق برامجها، وكذلك التدخل في مختلف الأنشطة من أجل تحريك عجلة الاقتصاد وتحقيق النمو الاقتصادي بواسطة النفقات العامة بشقيها (الجارية والاستثمارية) إذا ما تم استخدامها بشكل أمثل، فالنفقات العامة تعكس قدرة الدول على التأثير في مختلف الأنشطة الاقتصادية. لقد شهدت النفقات العامة تطورات كبيرة في دول العينة (العراق والسعودية والكويت) أثرت على مسارها من حيث الزيادة الكبيرة في حجم الانفاق العام وذلك نتيجة الأوضاع والتطورات التي مرت بها هذه الدول. (وتهدف هذه الدراسة الى تحليل اتجاه النفقات العامة وتسليط الضوء على العوامل التي تؤدي دورا مهما في تحديد مقدار وكمية النفقات العامة وأولياتها.

مشكلة الدراسة

تعاني الدول العربية ومنها العراق والسعودية والكويت زيادة كبيرة في النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) في السنوات موضوع البحث وإن طرق تمويل تلك النفقات كثيرة ومتنوعة ولها إيجابيها وسلبيتها وإن السياسات المالية المتبعة تحاول توجيه هذه النفقات في المسار الصحيح من اجل النهوض بالاقتصادات النامية لدول العينة.

اهمية الدراسة

تصب أهمية الدراسة وتسلط الضوء بصورة خاصة على تأثير زيادة النفقات العامة في كافة القرارات الاقتصادية والاستثمارية والتمويلية لهذه الدول وهي ذات نتيجة منطقية لحالة الاقتصاد وقلة الايرادات المتوفرة لتغطية هذه النفقات المتزايدة.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى الكشف على الآتي:

- ❖ الإطار النظري والمفاهيمي لزيادة النفقات العامة في دول العينة.
- ❖ تحديد وبيان أسباب زيادة حجم النفقات العامة في دول العينة.
- ❖ تحليل اتجاه النفقات العامة في دول العينة موضوع الدراسة.
- ❖ واقع وتحليل النفقات العامة في العراق والسعودية والكويت خلال المدة (2000-2018)

فرضية الدراسة

تنطلق أهمية البحث من فرضية مفادها أن زيادة النفقات العامة في هذه البلدان نتيجة توسع النشاط الاقتصادي وزيادة النفقات العسكرية نتيجة الحروب ونشاط الجماعات المسلحة وزيادة عدد السكان والتطلعات والرغبات غير المحدودة للسكان أدت إلى زيادة النفقات العامة.

حدود الدراسة

- ❖ يتضمن منهج الدراسة المدة الزمنية (2000-2018).
- ❖ اشتملت حدود الدراسة المكانية على العراق والسعودية والكويت.

منهجية الدراسة

تناولت الدراسة مناهج عدة وبطرق متكاملة، حيث تم استخدام المنهج النظري لتحليل النفقات العامة، كما تم استخدام المنهج التحليلي للنفقات العامة عن طريق البرامجية الجاهزة Minitabومعالجة البيانات الأولية للمؤشرات وبالاعتماد على Trend Analysis.

اولاً. الإطار النظري والمفاهيمي لتحليل اتجاهات النفقات العامة:

1. **مفهوم النفقات العامة:** اتخذت النفقات العامة عدة مفاهيم يمكن تعريفها على أنها: مجموعة من المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل تقديم الخدمات العامة للأفراد أو لشراء السلع لتذليل تقديم الخدمات وكذلك مساعدة الفئات المعدومة في المجتمع واقامة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي (الجبوري، بتول مطر والزاملي، دعاء محمد، 2014، 3). وتعرف ايضا على أنها: مجموعة من المبالغ النقدية التي تقوم الحكومة بإنفاقها بهدف تحقيق اشباع المنافع العامة ورقي وازدهار المجتمع خلال مدة زمنية معينة (Martani, Rossieta, Wardhani, 2017: 82) كما تعرف بأنها: الأموال التي تقوم الدولة أو هيئة من هيئاتها القانونية بإنفاقها أو دفعها ضمن إطار الموازنة العامة بقصد اشباع الحاجات العامة عن طريق تقديم الخدمات العامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين (محمد، عبد الكريم وجميل قيس انيس، 2016: 16)
2. **انواع النفقات العامة:** تشمل النفقات العامة البرنامج الذي تقوم به الدولة حسب طبيعة عملها وتدخلها في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وغيرها من المجالات الهادفة إلى مواجهة النفقات العامة التي تقوم بها الحكومة. وهيئاتها القانونية فهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدرجة مدى تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، والتي تضم النفقات الجارية والاستثمارية.

أ. **النفقات الجارية:** وهي النفقات التي تقوم بها الدولة وتخصصها لوحداتها العامة للقيام بمهامها لغرض استمرارية عمل أجهزة الدولة من أجل تقديم الخدمات لأفراد المجتمع والتي تتضمن النشاط الجاري أي الاعتيادي الذي تمارسه الدولة، وتشمل النفقات الجارية على ما تقوم به الدولة من خدمات عامة والمستلزمات المرتبطة بهذه الخدمات التي تقوم بها الدولة والتي تتضمن الأجور والرواتب والمخصصات ومشتريات الحكومة فضلا عن النفقات العسكرية وكذلك الاعانات والمساعدات التي تقدمها للأفراد والمشروعات والتي يطلق عليها (بالنفقات التحويلية)(الشامي، سلام، 2014، 4).

ب. **النفقات الاستثمارية:** أما النوع الثاني فيضم النفقات الاستثمارية والتي تمثل المبالغ التي تصرف على المشاريع الاستثمارية طويلة الأجل كالمشاريع الصناعية والزراعية والطرق والجسور والمستشفيات وغيرها من المشاريع الأخرى، فالأسلوب المستخدم في تقسيم النفقات الاستثمارية هو الأسلوب القطاعي أي إن المشاريع تقسم على اساس القطاعات الاقتصادية والتي تمثل القطاع الصناعي والزراعي والخدمي ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق التمويل الذاتي وفائض النشاط الجاري والتسهيلات الائتمانية والقروض المحلية والأجنبية (عبدالله، طه محسن وهادي، سالم عواد، 2017: 1). وللنفقات العامة بشقيها الجاري والاستثماري دور كبير في تحفيز عجلة التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق زيادة الناتج المحلي الاجمالي والذي بدورة يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وبالتالي ارتفاع نصيب الفرد من الدخل القومي، وللنفقات الاستثمارية يكون الدور الأكبر في زيادة الدخل القومي ورفع وتحسين المستوى المعيشي للسكان. أما فيما يخص النفقات الجارية فلها دور محدود في زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي (بريهي، فارس كريم، 2011: 32).

أما الناتج المحلي الاجمالي فيعرف بأنه اجمالي كمية السلع والخدمات التي ينتجها المقيمين في البلد خلال مدة زمنية معينة (عادة سنة) والذين يعيشون ضمن الرقعة الجغرافية لذلك البلد بغض النظر عن جنسيتهم، وهذا يعني أن الناتج المحلي الاجمالي هو مفهوم جغرافي يتحدد احتسابه بالرقعة الجرافية لذلك البلد (الوادي، محمود حسين والعساف، احمد، 2009: 38)

ثانياً. اسباب تزايد النفقات العامة: ترجع ظاهرة تزايد النفقات العامة إلى مجموعة من العوامل التي تسهم في حدوثها التي يمكن تقسيمها على:

1. **توسع النشاط الاقتصادي:** تعد ظاهرة نمو الإنفاق العام من الظواهر العامة في جميع الدول، إذ اختلفت نظمها ودرجة تقدمها، الأمر الذي دفع بعض علماء المالية العامة أن يجعلوا منها قانوناً عاماً من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي. وقد قام الاقتصادي الالماني واجنر (Wagner) بدراسة تطور الإنفاق في الدول الأوربية خلال القرن التاسع عشر، وانتهى إلى القول بوجود اتجاه نحو زيادة النشاط المالي للدولة مع التطور الاقتصادي الذي يحدثها، وقد صاغ هذا الاستنتاج في صورة قانون اقتصادي يُعرف باسم قانون واجنر (Wagner Law)، ويتلخص في أنه (كلما حقق المجتمع معدلاً معيناً من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يؤدي إلى اتساع نشاط الدولة ومن ثم زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي) (الدليمي، 2003: 20). كما أن توسع النشاط الاقتصادي للدولة من الاسباب المهمة لزيادة النفقات العامة الحكومية فوجود التقلبات الاقتصادية ولاسيما عند حدوث الركود الاقتصادي الذي له انعكاساته السلبية، تفرض على الحكومة زيادة الانفاق العام وبالتالي زيادة معدلات الطلب الفعلي من أجل تحقيق مستويات أعلى من التشغيل ضمن إطار الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني(قسوم، 2014: 72). ومن أسباب زيادة النفقات العامة زيادة الدخل القومي والتوسع في المشروعات العامة، فزيادة الدخل القومي تسمح للدولة بزيادة مقدار

ما تقتطعه بشكل تكاليف أو أعباء عامة من ضرائب ورسوم، وتسبب زيادة هذه الموارد المتاحة للدولة على زيادة إنفاقها على مختلف مستويات الأنفاق العامة، وكذلك يؤدي التنافس الاقتصادي الدولي إلى ارتفاع النفقات العامة سواء في شكل إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير ومنافسة المشاريع الأجنبية في الأسواق العالمية، وفي شكل إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف بوجه المنافسة الأجنبية في الاسواق الوطنية (المزروعي، 2012: 8). وهناك أوجه مختلفة لزيادة الإنفاق الحكومي حسب الجهة التي تصرف إليها النفقة وحسب تدخل الدولة وطبيعتها ومدى تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذ إن الدولة أصبحت تقوم بالكثير من الوظائف من أجل تحقيق الرفاهية، وكذلك تقديم الكثير من الخدمات في مجال التعليم والصحة، وكذلك في مجال الرعاية الاجتماعية (سعد، 2015: 37). فضلاً عن ذلك يمثل عدم ترشيد الإنفاق الحكومي وارتفاع الإنفاق العام الموجه للخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة والإسكان والضمان الاجتماعي، نتيجة لضغوط الطلب المحلي من أهم أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة (مجدي، 2002: 114). إذ يسبب عدم ترشيد الانفاق العام إلى هدر الايرادات العامة للحكومة وعدم تحقيق الأهداف المطلوبة أو تحقيقها بتكلفة مرتفعة، وبالتالي زيادة الفرق بين الايرادات العامة المتاحة والنفقات العامة لصالح النفقات العامة (زهير، 2016: 98).

2. **زيادة عدد السكان:** تعد العوامل السكانية التي تشمل النمو السكاني والتركيب العمري للسكان وكثافة السكان وتوزيعهم ورغبتهم في الانتقال والتمركز في المدن والمراكز الصناعية، وتطور الوعي الاجتماعي من أهم الأسباب الاجتماعية لزيادة النفقات العامة في العصر الحديث. فقد أدت هذه الأسباب إلى زيادة الأنفاق الحكومي نتيجة قيام الحكومة برعاية شؤون عدد أكبر من الأفراد وكذلك ارتفاع مستوى الخدمات العامة واتساع نطاق هذه الخدمات، كالخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والمواصلات، وخدمات الماء والكهرباء. وترجع هذه الزيادة في النفقات العامة إلى أن متطلبات سكان المدن وحاجاتهم بدأت بالتزايد أكثر من ذي قبل، كما أدى انتشار التعليم والمراكز التعليمية إلى تعزيز الوعي لدى الإفراد وزيادة الخدمات الاجتماعية، وأصبح الأفراد يتطلعون إلى المزيد من الخدمات من الدولة مما أدى ذلك إلى زيادة النفقات العامة على نحو ملحوظ، إذ أصبح الإفراد يعتبرون أنفسهم في كفالة الدولة (الزهرة، 2016: 7).
3. **الانفاق العسكري:** تعد النفقات العسكرية جزءاً من النفقات العامة للدولة من أجل الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي ومواجهة الأخطار المحتملة أو من أجل تسخير قوتها العسكرية من أجل تحقيق أهداف توسعية. ولا يقتصر الإنفاق على الرواتب والمستلزمات السلعية والخدمية للقوات المسلحة بل يشمل صفقات استيراد الأسلحة وتكاليف الصيانة للمعدات العسكرية وتتم أغلب هذه الصفقات بالعملة الأجنبية الصعبة، ويشهد الإنفاق العسكري في معظم الدول النامية تخصيص نسبة كبيرة من إجمالي الإنفاق العام حتى أصبح يمثل عبأ كبيراً على موازنات تلك الدول بسبب انخفاض مواردها المالية(قسوم،2014،74). وتعد الحروب من الأسباب المؤدية إلى ارتفاع النفقات العامة. وتكاليف ما يصرف على الجنود والأسلحة والمعدات الحربية وقت الحرب وإعانة عائلات الضحايا، وتعويض خسائر المدنيين نتيجة الأضرار التي تلحق بهم بسبب الحرب (عودة،2017، 11).إذ يكون الإنفاق العام مرتفعاً نتيجة زيادة متطلبات نفقات الحرب سواء عند الاستعداد لها أو عند تصفيتها، فالتزايد المرتفع في نسبة النفقات العامة الموجهة لقطاع الدفاع أصبحت ظاهرة عالمية في ظل تفاقم علاقات الصراع والقوى في العالم وترجع زيادة النفقات العسكرية أيضاً الى استخدام الأسلحة الحديثة ذات التكاليف المرتفعة، كما أن الإنفاق العسكري يتصف بالسرية والسرعة وعدم الالتزام بالإجراءات

الإدارية والمالية التي تحقق الدقة والرقابة الأمر الذي يؤدي إلى التبذير في استخدام الأموال العامة في بعض الأحيان(زهير،2016، 96).

4. **تدهور قيمة النقود:** إنَّ الانخفاض في قيمة النقود أصبحت ظاهرة اقتصادية تعاني منها أغلب عملات الدول، نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار، بسبب الارتفاع الكبير في عرض النقد، وتمادي الدول في الإصدار النقدي ونتيجة للزيادة الكبيرة في خلق النقد(التعامل بالشيكات وبطاقات الائتمان)الذي تمارسه المصارف التجارية(الرهوان، 2008، 87).ويترتب على تدهور قيمة النقود الارتفاع في النفقات العامة التي تكون ظاهرية في جزء منها، أي لا ينتج عن هذا الارتفاع في النفقات العامة ارتفاع في القيمة الحقيقية للمنافع المتحققة من تلك النفقات (عودة، 2017: 125). فضلاً عن أن الزيادة في النفقات العامة قد تعود إلى ارتفاع الأسعار لا إلى الزيادة في كمية السلع والخدمات التي تم الحصول عليها عن طريق النفقات العامة، ويعد تدهور قيمة النقود هو السبب الرئيس في الزيادة الظاهرية في النفقات العامة في العصر الحديث (المزروعي، 2012: 10).

ثالثاً. تحليل اتجاه النفقات العامة في دول العينة: تعد النفقات العامة من متغيرات الطلب الكلي حيث انها تتأثر بالظروف الاقتصادية وبنسب متباينة لذلك يحاول الاقتصاديون تقدير النفقات العامة بما يتناسب والاحتياجات الاساسية والتي تتلاءم مع ما متوفر لها من ايرادات وتقسم النفقات العامة إلى الآتي (الدليمي، 2003: 7)

أ. **النفقات الجارية:** تتحدد النفقات العامة بالاعتماد على عوامل ومؤشرات عدة تؤخذ بنظر الاعتبار عند تطور هذه النفقات ومنها تطور الدخل القومي، ومعدل نمو السكان، والاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات، ومتطلبات التوازن الاقتصادي (حمد والمجمعي، 2015: 7).

ب. **النفقات الاستثمارية:** تعبر النفقات الاستثمارية عن مشاريع الدولة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية لأنها تعد الوجه الاساسي للتخصيصات الرسمالية، وتعبر عن التكاليف التي تتحملها الحكومة من أجل تمويل المشاريع والبرامج المزمع القيام بها (الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والامنية) (حمد والمجمعي، 2015: 7).

1. **النفقات العامة في العراق خلال المدة (2000-2018):** نلاحظ من الجدول رقم (1) ارتفاع النفقات العامة في العراق تدريجيا حيث بلغت (1450) مليار دينار عام 2000 حتى وصلت عام 2003 إلى(1784)مليار دينار نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وما رافقة من دمار للبنى التحتية ونهب وسلب للمؤسسات العامة للدولة، واستمرت النفقات العامة للدولة بالزيادة حتى وصلت عام إلى أعلى مستوى لها عام 2013 حيث بلغت 78747مليار دينار نتيجة للأحداث التي مر بها العراق والمتمثلة بالصراع المسلح مع المجاميع الارهابية والانخفاض الكبير في أسعار النفط.

يتضح من الجدول رقم (1) انخفاض النفقات الاستثمارية وبنسب متباينة حيث بلغت عام 2000 (167) مليار دينار حتى وصلت عام 2003 إلى (198) مليار دينار مقارنة مع الزيادة الكبيرة في النفقات الجارية لنفس المدة نتيجة لعدم استقرار البلاد خلال تلك المدة بسبب الاحتلال الامريكي للبلاد عام 2003 وما تبعة من مخلفات أدت إلى اهمال المشاريع وقلة الاعمار فضلا عن ارتفاع الرواتب (تعويضات الموظفين) ونتيجة لتقيل الدولة للاستثمارات الحكومية مقابل ارتفاع الاستهلاك الحكومي، فيما ارتفعت النفقات الاستثمارية من (11881) مليار دينار عام 2008 الى (13091) مليار دينار عام 2009 بسبب توجه الدولة الى تشجيع وتفعيل دور القطاع الخاص في مجال الاستثمار، فضلا عن ارتفاع الصادرات النفطية والتي أدت إلى زيادة عائدات الدولة وبالتالي زيادة النفقات الاستثمارية وبالأخص المشاريع التي تخص البنى التحتية. وبذلك واصلت النفقات الاستثمارية

بالارتفاع التدريجي حتة وصلت إلى أعلى مستوى لها عام 2013حيث بلغت (40381) مليار دينار نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الحكومة وزيادة النفقات الاستثمارية وخاصة مشاريع البنى التحتية (حمد والمجمعي، 2015: 10).

وللوقوف على نحو أكثر تفصيلاً على اتجاه النفقات (الجارية، والاستثمارية) العامة والناتج المحلي الاجمالي للعراق ومعرفة اتجاهها العام، فقد استخدمت البرمجية الجاهزة Minitab وبعد معالجة البيانات الأولية للمؤشرات وبالاعتماد علىTrend Analysis وبالمقارنة مع النماذج المختلفة لأنواع المعادلات من خلال مقياس MSD (Mean Squared Deviation) واختيار أفضلها لقياس العلاقة الإحصائية بين مؤشرات النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي والزمن لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات فقد أظهرت نتائج تقديراتها واتجاهها العام وكما موضح في الشكل رقم (1)، فقد استخدمت البرمجية الجاهزة Minitab وبعد معالجة البيانات الأولية للمؤشرات وبالاعتماد على Trend Analysis وبالمقارنة مع النماذج المختلفة لأنواع المعادلات من خلال مقياس MSD (Mean Squared Deviation) واختيار أفضلها لقياس العلاقة الإحصائية بين مؤشرات النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي والزمن لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات فقد أظهرت نتائج تقديراتها واتجاهها العام وكما موضح في الشكل رقم (1)

الجدول (1): حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي العراقي (2018/2000) مليار دينار

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي
2000	1450	167	1617	243566
2001	1550	175	1725	433351
2002	1654	189	1843	403449
2003	1784	198	1980	295860
2004	29102	3014	32116	479590
2005	21803	4572	26375	735330
2006	32778	6028	38807	955880
2007	31308	7723	39031	111455
2008	47523	11881	59403	157026
2009	52567	13091	65658	130642
2010	60981	23678	84659	167093
2011	60926	17832	78758	223677
2012	75789	29351	105140	245186
2013	78747	40381	119128	258127
2014	77986	35487	113474	259830
2015	51833	18565	70398	192403
2016	52942	19873	72815	196536
2017	65321	21354	86675	212346
2018	67543	27432	94975	265432

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث نشرات مختلفة (2000-2008).
- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية نشرات مختلفة (2009-2018).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 56-69
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.4

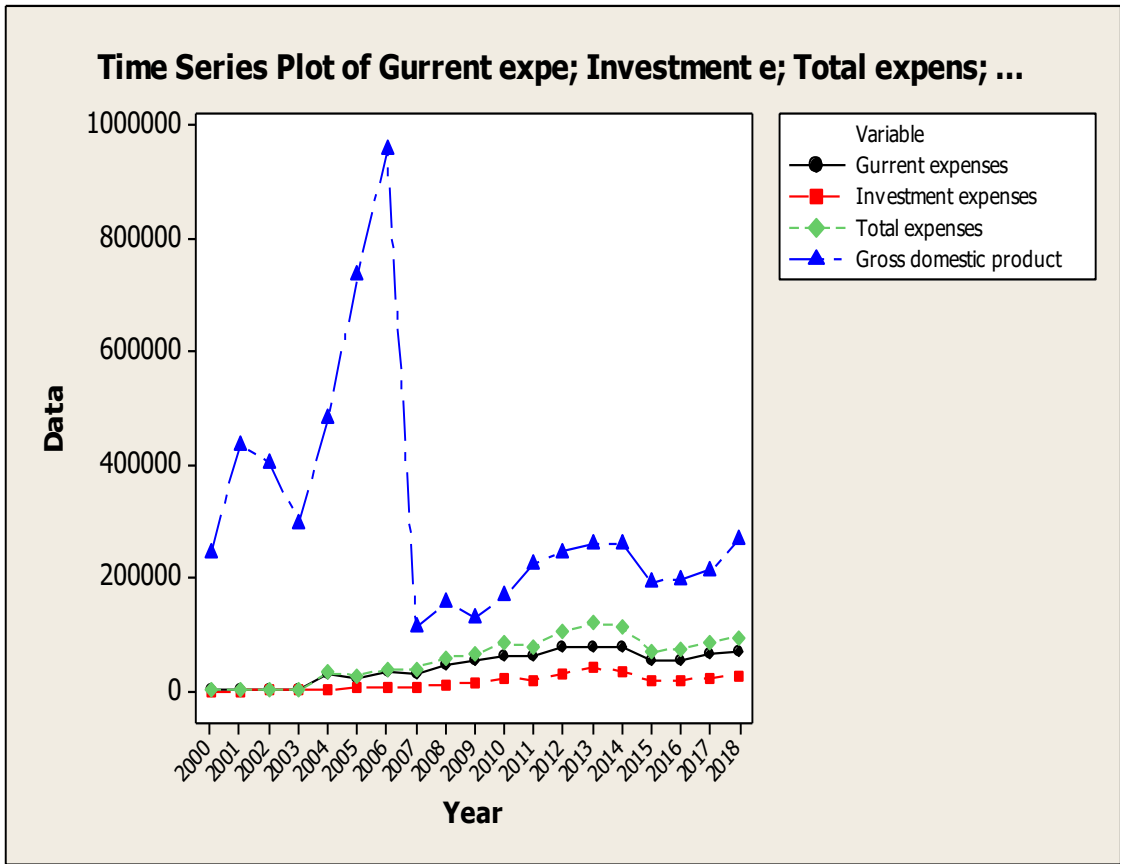

الشكل (1): تطور مؤشرات حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي واتجاهها العام للمدة (2018/2000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

2. النفقات العامة في السعودية خلال المدة (2000-2018): يتضح من خلال الجدول رقم (2) ان النفقات الاجمالية في العام المالي 2000 قد سجلت زيادة نسبتها 28% عن العام السابق وقد استحوذت النفقات الاستثمارية على نسبة 11.6من اجمالي النفقات العامة في حين استحوذت النفقات الجارية على نسبة 88.4 ويعزى ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الانتاج مما أدى إلى تحسن الاداء الاقتصادي وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2000: 153).وبلغ اجمالي النفقات العامة عام 2008 (520069) مليار ريال بارتفاع نسبة 11.5% عما كانت علية في العام السابق، وذلك نتيجة لزيادة بدل غلاء المعيشة التي أقرها مجلس الوزراء كما تشمل الزيادة دفعات تنفيذ مشاريع للحرمين الشريفين والمشاعر المقدسة ومشاريع عسكرية وأمنية أخرى. وقد سجلت النفقات الجارية أعلى قيمة لها خلال العام 2018 حيث بلغت740543مليار ريال فيما سجلت اقل قيمة في العام 2000 (216958) مليار ريال. بينما حققت النفقات الاستثمارية أعلى قيمة 370245 مليار ريال لها خلال العام 2014 وأقل قيمة لها خلال العام2000 حيث بلغت 18364مليار ريال. (مؤسسة النقد العربي السعودي، 2008: 126). وللوقوف على نحو أكثر تفصيلاً على اتجاه النفقات (الجارية، والاستثمارية) العامة والناتج المحلي الاجمالي واختيار أفضلها لقياس العلاقة الإحصائية بين مؤشرات النفقات العامة والناتج المحلي الاجمالي والزمن لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات فقد أظهرت نتائج تقديراتها واتجاهها العام وكما موضح في الشكل رقم (2).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 56-69
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.4

الجدول (2): حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي السعودي (2000-2018) مليار ريال

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي
2000	216958	18364	235322	1422088
2001	223508	31632	255140	1404870
2002	203500	30000	233500	1365264
2003	223530	33470	257000	1518748
2004	247649	37551	285200	1639617
2005	284173	62301	346474	1731006
2006	322411	70911	393322	1779274
2007	347199	119049	466248	1812139
2008	388839	131230	520069	1925394
2009	416594	179840	596434	1885745
2010	455043	198842	653885	1980778
2011	550500	276200	826700	2178792
2012	611626	261679	873305	2296697
2013	664047	311967	976014	2358690
2014	739658	370245	1109903	2444841
2015	714413	263726	978139	2545236
2016	725689	104824	830513	2589562
2017	731235	265431	996666	2623465
2018	740543	322415	1062958	2712349

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي، إحصاءات المالية العامة، سنوات مختلف.

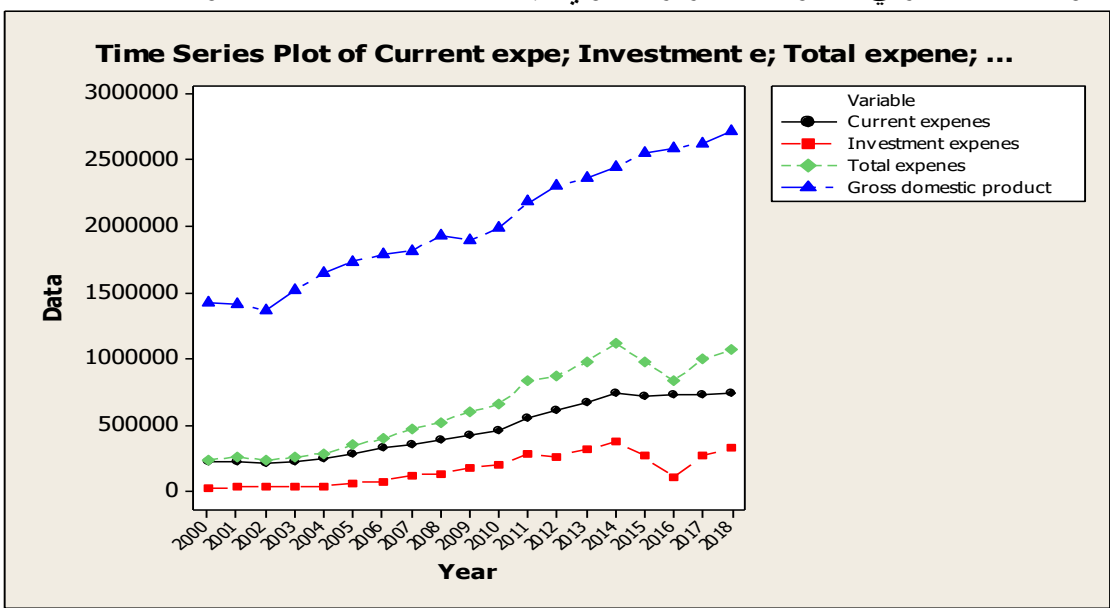

الشكل (2): تطور مؤشرات حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي واتجاهها العام للمدة (2018-2000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (2).

3. النفقات العامة في الكويت خلال المدة (2000-2018): يتضح من الجدول رقم (3) أن النفقات الجارية سجلت أعلى قيمة (7478) مليار دينار لها خلال العام 2007 فيما سجلت اقل قيمة (1032) مليار دينار في العام 2009. بينما حققت النفقات الاستثمارية أعلى قيمة لها (2881) مليار دينار خلال العام 2018 وأقل قيمة لها (238) مليار دينار خلال العام 2000.

وتشير بيانات الجدول إلى أن السنوات الخمس الأولى قد صاحبها مجموعة من التطورات الاقتصادية المختلفة (العالمية والاقليمية والمحلية)التي انعكست آثارها على اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية إلى أسعار غير مسبوقة منذ عام 2003 وأشارت التقارير العالمية إلى أن أسباب ذلك تراجع حجم المخزون الامريكي من النفط الخام وتوقع محدودية النمو في حجم الامدادات من خارج منظمة اوبك ونتيجة لذلك تطور الانفاق العامة وفقا للتقسيم الاقتصادي (النفقات الحارية والرأسمالية) فتسجل المؤشرات المالية استمرار سيطرة الانفاق الجاري وعدم مرونته فما زال الانفاق الجاري (المرتبات والمستلزمات السلعية والخدمات والمصروفات المختلفة تشكل النسبة الأعلى من جملة الانفاق العام (وزارة المالية، 2009: 31). ويتضح أيضا ارتفاع النفقات العامة خلال عام 2014 والسنوات اللاحقة لها، وتعزى الزيادة المشار إليها في اجمالي قيمة النفقات العامة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة المالية السابقة إلى الزيادة في قيمة المصروفات الفعلية ضمن جميع الأبواب حيث ارتفعت مصروفات الباب الأول المرتبات والأجور بنسبة 2.6%، ومصروفات الباب الثاني المستلزمات السلعية والخدمات بنسبة 33.0% ومصروفات الباب الخامس المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية بما نسبته 3.7%. (بنك الكويت المركزي التقرير الاقتصادي، 2014: 113). وللوقوف على نحو أكثر تفصيلاً على اتجاه النفقات (الجارية، والاستثمارية) العامة والناتج المحلي الاجمالي يمكن النظر إلى الشكل رقم (3)

الجدول (3): حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي الكويتي (2000-2018) مليار دينار

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي
2000	1944	238	2182	21036
2001	2795	340	3135	21190
2002	3023	485	3508	21825
2003	3390	610	4000	25606
2004	3680	723	4403	28362
2005	4017	810	4827	31219
2006	4742	1066	5808	33567
2007	7478	1200	3678	35578
2008	1005	1523	2528	35461
2009	1032	1122	2154	33881
2010	1132	1841	2973	33079
2011	1109	1799	2908	36264
2012	1404	2639	4043	38667
2013	1353	2284	3637	39111

Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.4

السنة	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	النفقات الاجمالية	الناتج المحلي الاجمالي
2014	1422	2653	4075	39307
2015	2345	2731	5076	40033
2016	2654	2821	5475	40432
2017	2765	2873	5638	40651
2018	2345	2881	5226	41654

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-وزارة المالية الكويت، شؤون المحاسبة العامة إدارة التوجيه والنظم، سنوات مختلفة.

- بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، سنوات مختلفة.

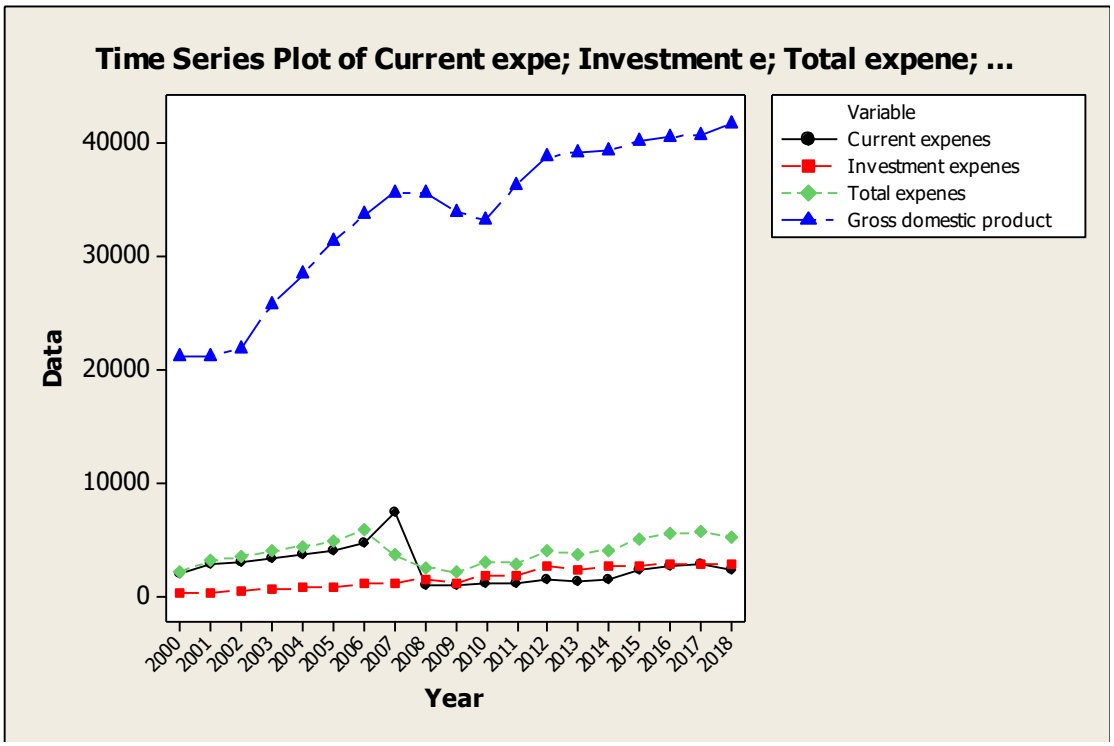

الشكل (3): تطور مؤشرات حجم الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي واتجاهها العام للمدة (2018-2000)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات Conclusions:

1. تعتبر النفقات العامة مجموعة من المبالغ النقدية التي تقوم الدولة بإنفاقها من أجل تقديم الخدمات العامة للأفراد او لشراء السلع لتذليل تقديم الخدمات وكذلك مساعدة الفئات المعدومة في المجتمع واقامة المشاريع الاستثمارية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي.

يمثل الإنفاق العام أحد الأدوات الهامة للسياسة الاقتصادية، والتي من خلالها يتم التأثير على الطلب الكلي في الاقتصاد من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ومن ثم فإن إعادة النظر في أسلوب الإنفاق العام يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة على أي إجراء يهدف إلى تقليص هذا الإنفاق على مجمل النشاط الاقتصادي.

2. التزايد المستمر في اتجاه النفقات العامة والذي أصبح ظاهرة عامة على مستوى الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدا سواء، ولا يشذ عن ذلك دول العينة.
3. كما ان زيادة النفقات العامة اصبحت ظاهرة عامة ومميزة للمالية العامة ولها آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية على الاقتصاد في دول العينة.
4. إن زيادة النفقات العامة نابعة من ضخامة المهام وجسامة الأهداف المراد تحقيقها والتي اثقلت كاهل الحكومات وقلة الموارد المالية المتاحة الأمر الذي يؤدي إلى ظهور العجز المالي نتيجة لذلك.
5. لقد واجه الاقتصاد العراقي تحديات واضطرابات عديدة اقتصادية وسياسية واجتماعية وعسكرية، منها الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وما رافقة من ظهور للجماعات والتنظيمات المسلحة، وبالتالي ظهور تنظيم داعش الارهابي وتدمير البنى التحتية للبلاد وسلب وتدمير المؤسسات الاقتصادية كل هذه الأحداث اثقلت كاهله وهزت أركانه وساهمت بشكل كبير بالتأثير على كافة النشاطات والقطاعات الاقتصادية للدولة وزيادة النفقات العامة للدولة، وقلة الاستثمارات نتيجة لتدهور الأوضاع الامنية وعزوف المستثمرين عن الاستثمار.

ثانياً. التوصيات Recommendations:

1. إن من أهم الأسباب الكامنة وراء زيادة النفقات العامة وبالتالي زيادة الانفاق الحكومي، هو زيادة الانفاق الجاري. والذي كان أغلبه إنفاق على السلع والخدمات والأجور والرواتب، اضافة الى الخدمات العامة والتعليم والدفاع.
2. تقليل وترشيد النفقات العامة للدولة عن طريق تقييد الانفاق الترفيهي وغير الضروري ومعالجة الخلل في هيكل النفقات العامة، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية الحكومية في كافة المجالات الانتاجية من أجل تنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية، ومعالجة الفساد المالي والاداري وخاصة في العراق والذي يعد عقبة بارزة بوجه عملية التنمية الاقتصادية.
3. تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير المناخ الملائم له لما له من دور بارز من اجل زيادة فرص الاستثمار والتشغيل في كافة القطاعات الاقتصادية، والتي توفر فرص عمل حقيقية تكون قادرة على استيعاب اعداد كبيرة من القوة العاملة، وتشجيع القطاع الخاص في المساهمة بشكل فاعل في عملية التنمية الاقتصادية.
4. توسيع وزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى لاسيما الزراعية والصناعية وتقليل الاعتماد على الاستيرادات الخارجية.

المصادر:

اولا: المصادر العربية:

1. الجبوري، بتول مطر والزاملي دعاء محمد، 2014، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2012). مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 1.
2. محمد، عبد الكريم عبدالله وجميل، قيس انيس، 2016، تحليل العلاقة بين النفقات العامة والنمو الاقتصادي في العراق باستخدام انموذج VAR، مجلة الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، العدد 109.
3. عبدالله، طه محسن وهادي، سالم عواد، 2017، دور المساءلة في تعزيز نتائج الموازنة الاتحادية في وحدات الانفاق الحكومي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 2 العدد 40.

4. الشامي، سلام، 2014، تحليل العلاقة بين الأنفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 9، العدد 36.
5. الدليمي، محمد، 2003، اتجاهات الإنفاق العام في إمارة أبو ظبي خلال عقد التسعينات، مجلة أفاق اقتصادية، مجلد 24، العدد 94، الإمارات العربية المتحدة.
6. المزروعي، علي سيف علي، 2012، آثر الانفاق العامة في الناتج المحلي الاجمالي –دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1995-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الاول، سوريا.
7. سعد، مروة محمد عباس، 2015، العوامل المؤثرة في عجز الموازنة العامة في السودان 1992-2004 (نموذج قياسي)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي، جامعة السودان، السودان.
8. قسوم، بلخير، 2014، دور الاستثمار الخليجي في تمويل البلدان العربية ذات العجز المالي (2000-2009)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، الجزائر.
9. زهير، غالمي، 2016، تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائل التقليدية والبدائل الاسلامية عرض تجار دولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة حسيبة بن بو علي، الجزائر.
10. مجدي، سلمان، 2002، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة.
11. الزهرة، سهيلة عبد، 2016، تحليل عجز الموازنة العامة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004-2013، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 50، الجامعة المستنصرية، العراق.
12. عودة، محمد حسن، 2017، دراسة وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام والناتج المحلي الاجمالي ومدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدى (1975-2014)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 31.
13. المزروعي، علي سيف علي، 2012، آثر الانفاق العامة في الناتج المحلي الإجمالي: دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1995-2009)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الاول، سوريا.
14. الرهوان، محمد حافظ، 2008، مبادى في فن المالية العامة، القاهرة، مصر.
15. بريهي، فارس كريم، 2000، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد27.
16. الوادي، محمود حسين والعساف، احمد، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الميسرة للنشر، عمان/1980.
17. الدليمي، محمد عبد صالح، 2003، العلاقة بين السياسة المالية والطلب الكلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (1980-1998) اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
18. حمد، جاسم، مخيف والمجمعي، حسن زيدان خلف 2015، تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (2013-2015) دراسة تحليلية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد1، العدد41.

19. ابراهيم، سمير، عبد الفتاح، 2009، وزارة المالية، المالية الغامة والسياسة المالية في الكويت دراسة تحليلية موجزة للإنفاق العام والايرادات العامة.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Wardhani, Rossieta, Martani, Ratna, Hilda, Dwi, 2017, Good governance and the impact of government spending on performance of local government in Indonesia, Int. J. Public Sector Performance Management, Vol. 3, No. 1, 2017.

ثالثا. الوثائق والنشرات الرسمية:

1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث نشرات مختلفة (2000-2008).
2. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية نشرات مختلفة (2009-2018).
3. مؤسسة النقد العربي السعودية، التقرير السنوي، إحصاءات المالية العامة، سنوات مختلف.
4. بنك الكويت المركزي، التقرير الاقتصادي، 2014.
5. وزارة المالية الكويت، شؤون المحاسبة العامة إدارة التوجيه والنظم، سنوات مختلفة.